اتفاقيات الجات ونتائج جولة أورجواي

د. أحمد طلفاح

اتفاقيات الجات ونتائج جولة أورجواي

I. الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات):

1. نشأة وتطور الجات:

- مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فكرت الدول المتقدمة وخاصة أمريكا في التوسع في التجارة العالمية من خلال إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول.
- وبناء على اقتراح أمريكي انعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن في عام ١٩٤٦، استكمل أعماله في جنيف في عام ١٩٤٧، ثم اختتمها في هافانا في عام ١٩٤٨.

- أسفر المؤتمر عن ميثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية الذي تضمن مجموعة من القواعد والأسس للتوصل لاتفاقية للتجارة الدولية وكذلك إنشاء منظمة التجارة الدولية.
- شارك في مؤتمر جنيف ممثلو ٢٣ دولة للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض القيود الكمية على الواردات. وتوصلت المفاوضات إلى توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧، وأصبحت سارية المفعول منذ أول يناير ١٩٤٨.

- ولكن بعد رفض الإدارة الأمريكية عرض ميثاق هافانا على الكونجرس للتصديق عليه في عام ١٩٥٠ وخاصة الجزء المتعلق بإنشاء منظمة التجارة الدولية، تحولت الجات من تنظيم دولي مؤقت إلى اتفاقية دائمة لتنظيم التجارة الدولية.
- تتضمن اتفاقية الجات ثلاثة أبواب تحوي ٣٥ مادة تتناول الأحكام المتفق عليها في إطار المبادئ العامة لتحرير التبادل التجاري السلعي.
- ونتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها الدول النامية تم التوصل في سنة ١٩٦٥ إلى بروتوكول تكميلي لتعديل هيكل الاتفاقية، نتج عنه إضافة باب رابع للاتفاقية الأصلية، تضمن ثلاث مواد جديدة أرقام ٣٦، ٣٧ و ٣٨. وطبقا لهذه المواد تتمتع الدول النامية بمعاملة خاصة.

2. أهداف الجات:

- إقامة نظام تجارة دولية حرة يهدف إلى رفع مستويات المعيشة وتحقيق مستويات التوظيف الكامل في الدول المتعاقدة.
- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها .
- تنمية وتوسيع الانتاج والمبادلات التجارية الدولية.
- تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.

- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التي تعترض طريقها.
- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية، وفض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة.

3. مبادئ الجات:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (مبدأ عدم التمييز):

- يجب منح كل طرف من الأطراف المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من مزايا واعفاءات يتمتع بها أي طرف آخر في سوق الدولة دون قيد أو شرط أو تمييز. ولكن هناك عددا من الاستثناءات:

* الترتيبات التجارية الإقليمية:

- تسمح اتفاقية الجات بقيام التكتلات الاقتصادية أو التجارية بين الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي واحد كاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

* الترتيبات البينية للدول النامية:

- مع إعفائها من شرط الجوار الجغرافي، تتمتع الدول النامية بهذا الاستثناء بهدف تشجيع التبادل التجاري فيما بينها .

* تدابير الحماية في الدول النامية:

- للدول النامية الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعاتها الوليدة، حيث يتم إعفاؤها من شرط الدولة الأولى بالرعاية إلى أن تصل صناعاتها الوليدة إلى القدرة على التنافس في الأسواق العالمية.

* المزايا الممنوحة للدول النامية:

- تحصل الدول النامية، بموجب النظام المعمم للأفضليات التجارية، على مزايا تتمثل في شروط تجارية ميسرة لتسهيل وصول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير المتكافئة التي تمارسها المؤسسات القوية في الدول الصناعية.

- مبدأ الشفافية (الحماية من خلال الرسوم الجمركية فقط):

- تعد الرسوم الجمركية شكل الحماية الوحيد الذي تسمح به الجات لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، في حين تمنع الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته من خلال الحصص.

- سريان مبدأ المعاملة الوطنية على المنتجات المستوردة:

- طبقاً لهذا المبدأ تمنح المنتجات والسلع المستوردة في السوق المحلي- بمجرد عبورها حواجز الحدود- نفس المعاملة التي يعامل بها أي منتج محلي مماثل فيما يختص بالتداول والتوزيع والتسعير والضرائب.

4. جولة أورجواي وأهدافها:

- بدأت جولة أورجواي في سنة ١٩٨٦ وكان من المقرر أن تنتهي في الاجتماع الوزاري الذي عقد في ديسمبر ١٩٩٠ في بروكسل، إلا أن الخلاف في موضوع الزراعة وبروز الحاجة إلى استكمال العديد من النقاط الفنية في بعض الموضوعات الأخرى حالتا دون انتهاء الجولة في هذا التاريخ.
- استغرقت المفاوضات سبع سنوات متصلة انتهت بالتوصل لصيغة متفق عليها للوثيقة الختامية للجولة، والتي تضمنت جميع الاتفاقيات والوثائق القانونية الملزمة المنبثقة عنها، وموافقة مندوبي الدول لدى الأمم المتحدة في جنيف على هذه الوثيقة الختامية في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣.

- لقد تزامنت مفاوضات جولة الأورجواي مع التوجهات العالمية نحو انتهاج أسلوب قوى السوق وإجراء الإصلاحات الاقتصادية والمالية والدعوة لتحرير التجارة (رفع الحواجز التجارية) كمكون أساسي في خطط الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف IMF و WB .
- اشتملت الوثيقة الختامية على ٢٨ نصاً قانونياً ما بين اتفاقية وقرار ومذكرة تفاهم لتفسير بعض مواد اتفاقية الجات الأصلية لتغطي جميع مجالات التفاوض التي أقرها الإعلان الوزاري الصادر في مدينة بونتاديل إستا في أورجواي سنة ١٩٨٦ .

- في ١٥ إبريل ١٩٩٤، وفي مدينة مراكش بالمغرب، وقعت ١١٧ دولة الوثيقة الختامية. وأعلن وزراء مالية واقتصاد ١١٧ دولة قيام "منظمة التجارة العالمية" التي حلت محل "اتفاقية الجات"، وقد بدأت هذه المنظمة عملها مع بداية عام ١٩٩٥.
- من بينهم ثمانية دول عربية مؤسسة وهي: الكويت، مصر، الإمارات، البحرين، قطر، تونس، المغرب وموريتانيا.

- أهداف جولة أورجواي:

- يجب تحقيق المزيد من التحرير والتوسع والتنمية في مجال التِجارة الدولية لصالح جميع الدول لاسيما الدول النامية والأقل نموا بما في ذلك تحسين فرص دخول الأسواق عن طريق تخفيض وإزالة التعريفات الجمركية والقيود الكمية والإجراءات والعوائق الأخرى غير التعريفية.
- دعم دور الجات وتحسين النظام التجاري متعدد الأطراف، وتوسيع نطاق التجارة الخاضعة لأحكام اتفاقية الجات، وتطوير نظام تسوية المنازعات الخاص بها بما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية العالمية المتطورة.

- زيادة فاعلية الجات وقدرتها على مواكبة المناخ الاقتصادي الدولي المتطور والمتغير من خلال خطط الإصلاح الهيكلي.
- التعاون والعمل الدائب على تقوية العلاقة بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية التي تؤثر في النمو والتنمية.
- التوسع في مفهوم التجارة الدولية ليشمل التجارة الدولية الخدمية إلى جانب التجارة الدولية السلعية مع استكشاف مجالات جديدة للتفاوض من أهمها الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية، وضوابط مكافحة الدعم والإغراق وضوابط إجراءات الوقاية.

- توجيه الاهتمام إلى قطاعات مهملة من قطاعات التجارة الدولية، وفي الطليعة منها التجارة الدولية الزراعية، وإلى تلك التي تحكمها ترتيبات استثنائية كالتجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة.
- زيادة فاعلية الأمانة العامة للجات في الإشراف والرقابة على السياسات والإجراءات التجارية للدول الأعضاء، وقيامها بمهمة مركز المعلومات عن هذه السياسات والإجراءات وإتاحتها للنشر على الأعضاء بشتى الوسائل.

II. نتائج جولة أورجواي:

- إنشاء منظمة التجارة العالمية للاشراف على تطبيق اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤، ووضع أسس للتعاون بينها وبين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل تنسيق السياسات التجارية والمالية للدول الأعضاء.
- إقامة نظام متكامل أكثر إنصافاً لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء من خلال إصدار قرارات تحكيم ملزمة، وإنشاء آلية مراجعة السياسات التجارية لتحقيق شفافية الأنظمة التجارية الدولية.

- دعم النظام القانوني للجات لاسيما إجراءات الوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق، فضلاً عن إصلاح قواعد الجات المتعلقة بالإعانات الرسمية.
- استكمال أوجه النقص والقصور في الضوابط والقواعدِ المسؤولة عن تحرير التجارة الدولية، كذلك التوصل لنظام أكثر انضباطا وفاعلية للرقابة على تنفيذ الاتفاقيات والقواعد والمبادئ المنظمة للتجارة الدولية بوجه عام.
- تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة وتوسيع قواعد الجات لتشمل تحرير تجارة السلع الزراعية والمنسوجات والملابس، وتجارة الخدمات والجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والاستثمار.

- الاتفاق على الاستمرار في المحافظة على المعاملة التفضيلية للدول النامية بعامة والدول الأقل نموا بخاصة فيما يتصل بنطاق الالتزامات أو الفترات الزمنية الانتقالية الممنوحة لها لاستكمال التزاماتها .
- تحقيق قدر أكبر من مشاركة الدول النامية في النظام التجاري الدولي الجديد من خلال تمتع جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحقوق متساوية في التصويت، حيث خصص صوت واحد لكل دولة دون النظر إلى حجم تجارتها الخارجية أو قوة اقتصادها .

منظمة التجارة العالمية:

- تعمل منظمة التجارة العالمية على تنفيذ وإدارة الجات وجميع نتائج جولة أورجواي، وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية، كذلك التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحقيق تماسك أكثر قوة في مجال السياسة الاقتصادية.
- يشتمل هيكل المنظمة على رئاسة تتكون من المجلس الوزاري والمجلس العام، وتتفرع عنهما مجالس نوعية ولجان متخصصة.

هيكل منظمة التجارة العالمية

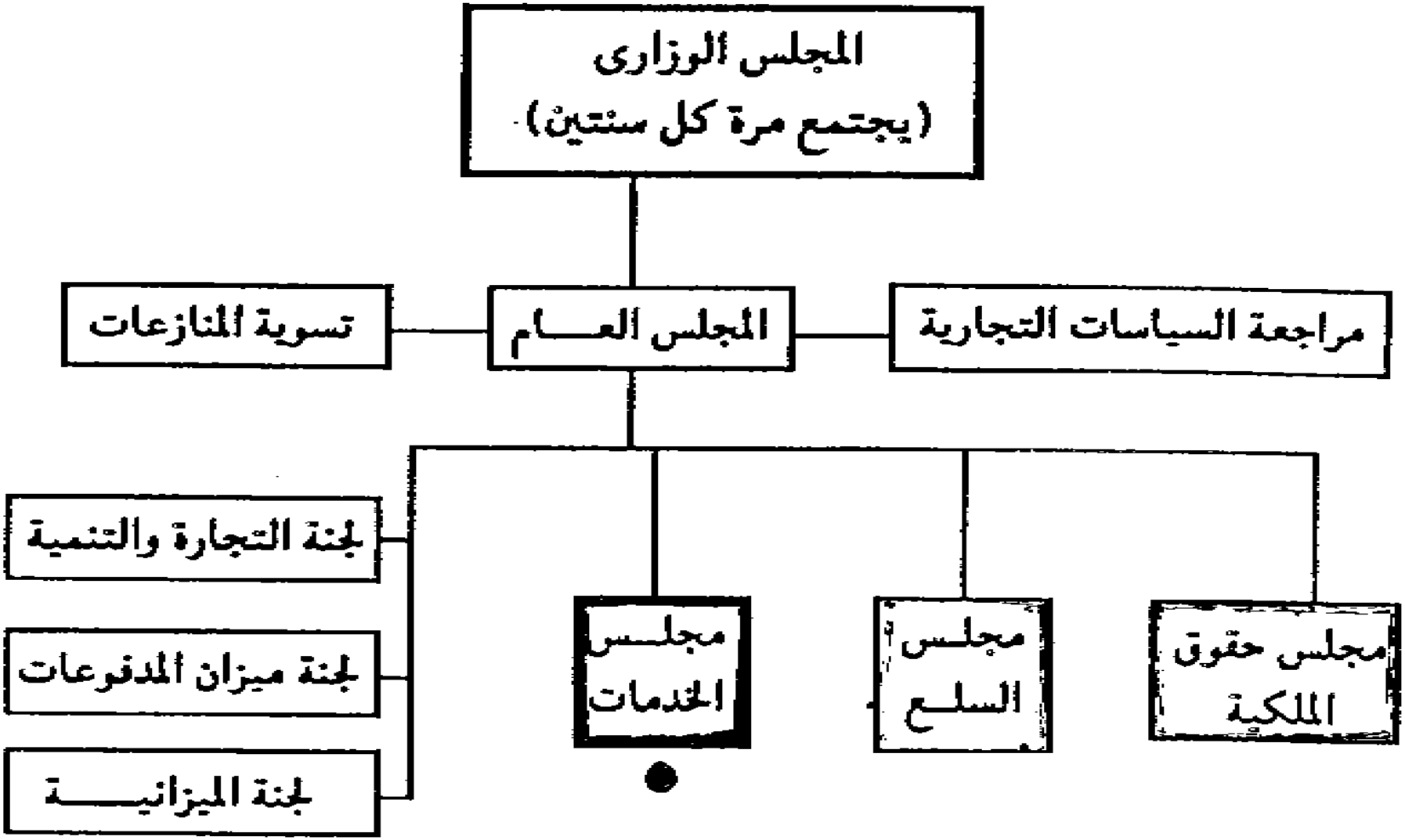

المصدر : GAAT. "ROCUS" GATT Newsletter. No.107, May 1994.